

أثر الفساد في انتشار ظاهرة الفقر

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

**The impact of corruption on the spread of poverty
A Case Study of Algeria during the Period (1995-2016)**

أ. نسرين عوام

جامعة أم البواقي- الجزائر

nesrin.awam @ gmail.com

الملخص :

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر ضبط الفساد على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة والمنهج الإحصائي، أما في الجانب التطبيقي تم تقدير النموذج وفق الانحدار الخطي البسيط ودراسة مدى صلاحيته عن طريق معايير إحصائية، اقتصادية، اقتصادية ومن خلال نتائج التقدير تبين أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر ضبط الفساد ومعدل الفقر.

الكلمات الدالة : الفقر ، الفساد ، مؤشر ضبط الفساد، المشاركة السياسية، الانحدار الخطي البسيط .

Abstract:

The objective of this study was to find out the effect of controlling corruption on the poverty rate in Algeria during the period 1995-2016. The descriptive approach was based on the theoretical aspect of the study and the statistical approach. In the applied side, the model was estimated according to the simple linear regression and its validity by statistical criteria , Standard, economic and through the results of the estimation showed that there is a statistically significant inverse relationship between the index of corruption control and poverty rate.

Keywords: poverty, corruption, corruption control index, political participation, simple linear regression.

مقدمة :

العديد من الدول والمنظمات الدولية بذلت الكثير من الجهود في مجال القضاء على الفقر، وبالرغم من ذلك لا تزال الظاهرة منتشرة في العالم فهي ظاهرة معقدة ومتعدد الأبعاد تتعدى الحرمان من المال إلى أبعاد أشمل، والجزائر من بين الدول التي تعاني من ظاهرة الفقر ، بالرغم من ما تحققه من إيرادات نتيجة تصدير الموارد النفطية، ويرجع الاقتصاديون ذلك لعدم وجود عدالة في توزيع الدخل نتيجة الفساد الذي يقضي على الاقتصاد ويؤثر على بالخصوص على الفئات الهشة في المجتمع .

فموضوع الفساد (خاصة المالي) آثار اهتمام الاقتصاديين و القانونيين، فقد أصبح ظاهرة تنخر الاقتصاد و تأخر التنمية في مختلف المجالات، الفساد تكاد لا تخلو دولة منه، لكن الاختلاف هو في مدى انتشاره و مدى سيطرة الدولة عليه، فترتفع نسبته في الدول النامية خاصة الريفية منها، ويساعد في ذلك غياب الشفافية و الإفصاح وضعف نظم الرقابة إضافة إلى توفر فرص الربح السريع ، و الجزائر إحدى هذه الدول وبالرغم من كل الجهود

المبدولة و القوانين المشددة إلا أن ظاهرة الفساد استفحلت في الجزائر، حيث نجد تصنيفها ضمن المراتب الأخيرة من ناحية الشفافية والإفصاح، و ذلك ما أدى إلى ضعف التنمية الشاملة، و انعدام العدالة في توزيع الدخل مما ساهم في خلق الطبقة الفقراء، و ازدياد أعداد طبقة الفقراء.

هذا الطرح يقودنا إلى التساؤل الرئيسي التالي: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر ضبط الفساد ومعدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، عند مستوى معنوية 5%؟

أهداف الدراسة:

الغرض من الدراسة لا يعدو عن كونه تجسيد للأهداف التالية:

1. التعرف على ظاهرتين الفقر و الفساد، والعلاقة بينهما؛
2. إعطاء نظرة عن معدل الفقر، و مؤشر الفساد في الجزائر؛
3. المشاركة السياسية كعنصر جديد للمفهوم الحديث للفقر؛
4. الوقوف على أثر ضبط الفساد في القضاء على ظاهرة الفقر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر ضبط الفساد في التخفيف من ظاهرة الفقر، فكلما ساهمت الدولة في مراقبة المسؤولين ومحاسبتهم، كلما ساهم ذلك في تحقيق العدالة خاصة من ناحية التمكين، و منح الفرص، فتكون فعالية أكبر في خفض مستويات الفقر.

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

وفقاً للإشكالية المطروحة سلفاً و تحقيقاً لأهدافها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك فيما يخص الجانب النظري و التحليلي للموضوع، كما تم الاعتماد على دراسة قياسية تظهر مستوى تأثير كل متغير مؤشر ضبط الفساد على معدل الفقر في الجزائر للفترة الممتدة من (1995-2016) وذلك بالاعتماد على البيانات المحصل عليها.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة هي:

- استخدام برمجية "Eviews9" لمعالجة البيانات والقيام بالاختبارات المناسبة.

المحور الأول: مفاهيم نظرية حول: وظاهرة الفقر، المشاركة السياسية، الفساد.

1- تعريف ظاهرة الفقر.

الفقر لغة هو ضد الغنى مثل الضعف، ويقال فقار الظهر و هو ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب، والفقر معناه المفقور الذي نزع فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر الذي هو الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير. (1)

تعددت الكتابات العلمية التي اهتمت بتعريف ظاهرة الفقر، فقد عرفها **amartya sen** سنة 1983 "الفقر هو فكرة مطلقة في فضاء القدرات، و لكن في أغلب الأحيان سوف تتخذ الشكل النسبي في فضاء السلع أو الخصائص". (2)

وأما **muhammad yunus** يرى أن: "الفقر لم يخلق من الفقراء، بل فرض من قبل النظام الذي خلقنا"، وقد شبه الفقر بشجرة بونساي قصيرة القامة، فهي لا تنمو لعدم إعطاءها التربة الكافية، كذلك الفقير فالجتمتع لم يعطهم مساحة الكافية وهي المال، فالنظام حسب رأيه يقرض المال للأغنياء، لكن لا يقرضه للفقراء لذلك طالب بالإصلاح المصرفي وفكرة القرض المصغر . (3)

أما برنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر عن مستوى رفاهية الإنسان و نوعية الحياة "livehood" هذا الدليل وسع دائرة الفقر لمفهوم نوعية الحياة تضم داخلها 70 دولة من دول العالم، أي هناك 45% من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن 0 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، 15% من السكان . (4)

فيمكن القول انه "الفقر ليس فقط الحرمان من المال والحاجات الأساسية وانعدام الفرص وإنما أيضا الشعور بالضعف و العجز الذاتي في الدفاع عن النفس، ونقص المشاركة في اتخاذ القرار والحقوق السياسية، والتمييز على أساس المستوى الاجتماعي والجنس والدين والعرق".

2- مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها :

إن المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك".

وتعتبر المشاركة السياسية بعدا أساسيا من أبعاد التنمية البشرية، إذ يعرف إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986 بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد لإعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فالمشاركة السياسية تصبح مطلبا ضروريا وبدونها تصبح خيارات كثيرة غير متاحة، أي ضرورة مشاركة كل الأطراف بما فيهم الفقراء في صياغة سياسات عامة أفضل لدعم النمو وتخفيض أعداد الفقراء .

والمشاركة الشعبية تقتضي بالضرورة أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة إلى صنع القرار والسلطة، وتتطلب المشاركة حدا مقبولا من القدرات ومن النفوذ والسيطرة وتتطلب المزيد من التمكين الاقتصادي (قدرة أي شخص على مزاوله أي نشاط اقتصادي مشروع) والاجتماعي (الاشتراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني) والسياسي (حرية اختيار تغيير الحكام على مستوى بدءا من رئيس المجلس الشعبي إلى رئيس الجمهورية).

وفي أغلب الدول العربية يجد الفقراء أنفسهم مستبعدين رغما منهم من المشاركة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو ما جعل البنك الدولي يشير إلى ذلك في تقريره سنة 2000 تحت عنوان "مهاجمة الفقر :..... في عالم تتوزع فيه القوى السياسية بصورة غير متكافئة، تحاكي أحيانا طريقة توزع القوى

الاقتصادية فإن الطريقة التي تعمل بها مؤسسات الدولة قد تكون غير مواتية للفقراء، فعلى سبيل المثال كثيرا ما يحصل الفقراء على مزايا الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحي، وكثيرا ما يكونون ضحايا الفساد والتعسف من جانب الدولة، كما أن نتائج الفقر تتأثر كثيرا بالقواعد والمبادئ و القيم والأعراف الاجتماعية السائدة التي تؤدي إلى داخل الأسرة أو المجتمع أو السوق إلى استبعاد المرأة أو الجماعات العرقية أو العنصرية أو المحرومين اجتماعيا ، ولهذا السبب فإن تسهيل تمكين الفقراء من أسباب القوة يعتبر عنصرا رئيسيا في تقليل عدد الفقراء وتمكينهم من المشاركة ."

إن حدة الفقر في أي مجتمع هي أوضح تعبير عن فشل أو عدم قدرة النظام السياسي في انجاز الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فإن شرعية هذا النظام تصبح محل شك، وهذا يعني أن الحكومات والأنظمة التي تتجاهل حالة الفقر ولا تستجيب لمطالب الفقراء، تخاطر بفقدان شرعيتها ذلك أن انتشار الفقر حالة خاصة مع وجود قلة مرفهة يشير بالضرورة التساؤل حول شرعية من يدعون العمل لمصلحة المواطنين . (5)

3- علاقة الفقر بالفساد .

في أغلب الحالات يعزز الفساد والفقر بعضهما البعض، فهناك احتمال أن تعاني البلدان المصابة بالفقر بسبب الفساد، كونه أحد العوامل التي تفاقم الفقر في البلدان التي تعاني منه و من ضغط النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي، ومن جهة أخرى يمكن أن تصبح البلدان التي تعاني من الفقر المزمن منابتا خصبة للفساد بسبب استمرار عدم المساواة الاجتماعية، والتفاوت في الدخل، ورداءة الحوافز الاقتصادية، فالإنسان عندما يكون محتاجا قد يميل إلى إسقاط المبادئ الأخلاقية من حساباته ويتورط بالفساد نتيجة ذلك، إضافة إلى ذلك من المحتمل أن يفاقم الفساد عدم المساواة في الدخل الذي يرتبط بتباطؤ النمو الاقتصادي. (6)

وهناك نموذجان لفهم أثر الفساد على الفقر وهما : نموذج الاقتصاد ونموذج الحكم: (7)

حيث يثبت كل منهما أن الفساد يساهم في تفاقم الفقر نتيجة عوامل معقدة ومتداخلة منها الاقتصادية وأخرى مرتبطة بالحكم الراشد.

نموذج الاقتصاد يظهر أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي وبالتالي يؤثر على مستويات الفقر، فهو يضعف فرص الحصول على الخدمات كالتعليم الرعاية الصحية ويقلل من جودتها، إضافة إلى أن الفساد يسمح لبعض الفئات بأن تستفيد أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات والأطر الاقتصادية والقانونية المتصلة بها، فتصبح الأسر الفقيرة تدفع أكثر من غيره (رشاوى) مقابل الحصول على الخدمات، كما أن الفساد يعوق تطور نظام الضرائب و يزيد من عدم المساواة في الدخل و الثروة.

أما نموذج الحكم فيؤكد على أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال السيطرة على مؤسسات الحكم، التي تؤثر بدورها على مستويات الفقر، فالفساد يقلل من قدرة الحكم، فيضعف المؤسسات السياسية ومشاركة المواطنين، فيقلل من جودة الخدمات والبنية الحكومية، و يقوض قدرة الحكومة على تقديم خدمات عامة ذات جود عالي، ويحول الاستثمار العام بعيدا عن تلبية المصلحة العامة ويجعله منصبا على مشروعات رؤوس الأموال و ضعف من الالتزام بأنظمة السلامة والصحة الأمر الذي يزيد الفقر سوءا.

المحور الثاني: تحليل مغيرات الدراسة: مؤشر ضبط الفساد، و معدل الفقر في الجزائر.

1- مؤشر ضبط الفساد في الجزائر.

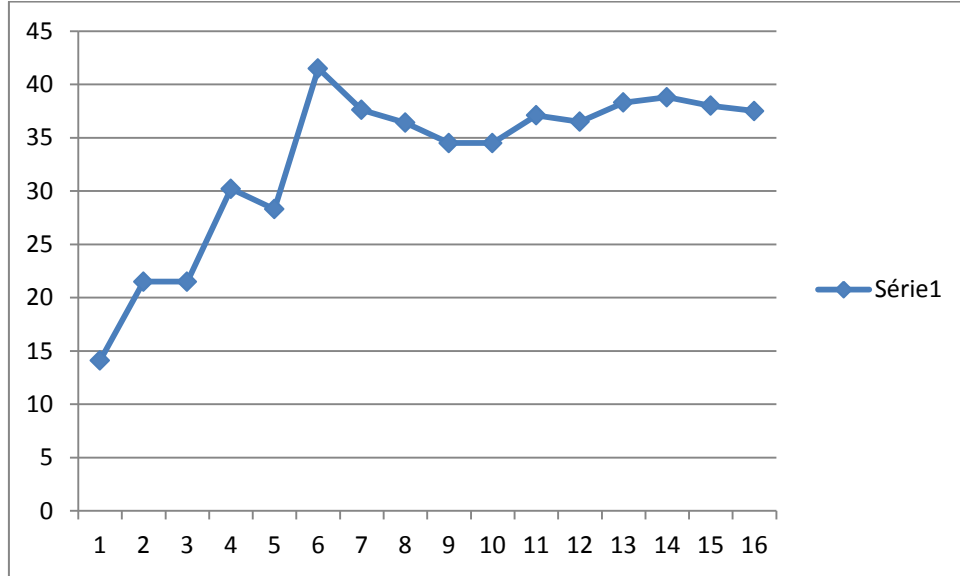
أولت الجزائر أهمية كبيرة لمحاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات للأمم المتحدة سنة 2003 والمتعلقة بالفساد، وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أبريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06/01-128، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 06/01 الصادر في 02/04/2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريحات بالامتلاكات، والمرسوم 415/06 المتضمن كفايات التصريح بالامتلاكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب المعدل والمتمم بالأمر 02-12 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 30/11، وتعديل الأمر رقم 96/22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط.

وهناك عدة مؤسسات في الجزائر مخولة لمحاربة الفساد، فقد نصبت بالإضافة إلى المجالس (البرلمان بشقيه) والهيئات الوطنية المنصوص عليها دستوريا، منها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومجلس المحاسبة، الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وإلى جانب هذه الهيئات هناك مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حقول عديدة منها الاقتصادي، كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والجمعيات الوطنية منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك... الخ من الهيئات .

ومن أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية مثل البنك الدولي نجد **مؤشر ضبط الفساد** : يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات، وكذلك **مؤشر مدركات الفساد**: يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد ، وهو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها 14 هيئة مستقلة حسنة السمعة، ويتطلب إدراج دولة ضمن قائمة الفساد ثلاثة مسوحات حيث تحسن ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر من الرتبة 105 وبدرجة 34 سنة 2012 إلى الرتبة 100 ودرجة 36 لكل من سنة 2013 و 2014، لتحسن أكثر وتصبح في الرتبة 88 وبدرجة 36، بالإضافة إلى **مؤشر فعالية الحكومة** : والذي يقيس الإدراك الحسية للمفاهيم الآتية : نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة وعرف هذا المؤشر في الجزائر تحسن من 14.1 سنة 2000 إلى 39 سنة 2005 فقد بذلت مجهودات من أجل الرفع من هذا المؤشر ، وهو ما تبينه قيم الفترة (2005-2010)، حيث ارتفع في المتوسط إلى 35.21 وهو ما يعبر عن حالة مستقرة، إلا أن النتائج المحققة (بالمقارنة مع حجم الإنفاق العام بدءا من برنامج دعم النمو 2005-2009، و برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) تعد ضعيفة، وذلك نتيجة لحجم الفساد الذي استشرى بشكل ملحوظ، إذ قدرت تكاليف

المشاريع في البنى التحتية بين 5 و10 أضعافها، وهو ما حمل الحكومة أعباء هي في غنا عنها، وذلك نتيجة تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب، وسيادة العلاقات الشخصية وغياب الكفاءة وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة، ولا يقتصر الأمر على ما سبق إنما هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي لم نذكرها مثل مؤشر نوعية التنظيم والظبط ومؤشر الاستقرار السياسي.. الخ (8)، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع : بن عزوز محمد، الفساد الإداري و الاقتصادي ، آثاره وآليات مكافحته -حالة الجزائر -، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، العدد 07، 2016، ص214.

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تحسن في هذا المؤشر خاصة سنة 2005، فقد وصل إلى 41.5 ولكن حدث تراجع في المؤشر بعد ذلك إلى مستويات أقل من 40 درجة، فقد حاول الحفاظ على شيء من الاستقرار من خلال تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار حزمة من القوانين والإجراءات المتصلة بها للحد من ظاهرة الفساد تمثلت في إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، والإجراءات المتصلة به الرديعية منها والقانونية، وعليه مادام المؤشر لم يتعدى الـ50 درجة، فإن ضبط الفساد وإدراكه مكانه تبقى من الصعوبة في الحد منه من منطلق أن قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر خلال الفترة (2010-2013) لم تتعدى 2.5 درجة من أصل 10 درجات، وأن ترتيب الجزائر تعدت الـ120 درجة من أصل 142 دولة معنية بهذا المؤشر، وهو ما يعني تقييد معايير الشفافية والديموقراطية من أجل ضبط ظاهرة الفساد. (9)

2-ظاهرة الفقر في الجزائر .

ظاهرة الفقر في الجزائر ليست حديثة العهد بل تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية، حيث أنهكت سياسات المستعمر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ناهيك عن الوضع الثقافي ومحاوله طمس هوية الشعب، وقد بلغ عدد الفرنسيين في الجزائر فترة الخمسينيات ما يقارب المليون، حيث كانوا يمتلكون الأراضي الخصبة و العديد من الممتلكات مما يظهر عدم العدالة في توزيع الثروات، حيث كانت نسبة المعمرين 5% ويحصلون على 60% من الدخل الإجمالي في المقابل نجد الأغلبية من الجزائريين يعيشون تحت وطأة الفقر. (10)

وبعد الاستقلال كان أغلب الجزائريين يعانون الفقر الحرمان الشديد، وتدهور وضعهم المعيشي لكن هذا الوضع لم يستمر لأن الجزائر انتهجت مبدأ التنمية في كل المجالات الاقتصادية والبشرية والاجتماعية، لكن بعدها انخفضت نسبة الفقراء إلى 56% سنة 1966 لتصل إلى 28% سنة 1980 وساعد في ذلك تحسن عائدات الجزائر من البترول والتخطيط المركزي الذي اعتمده. (11)

لكن هذا الوضع لم يستمر نتيجة الصدمة البترولية سنة 1986 وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وهو ما ترتب عنه تقليص الواردات والنفقات الحكومية وبالتالي تأثر القطاع الإنتاجي واحتياجات السكان، وقد ميزت هذه الفترة الكثير من الأخطاء أهمها اعتماد الاقتصاد على البترول في تمويل الاقتصاد واللجوء للاستدانة للقيام بمشاريع تتطلب موارد ضخمة فأدى ذلك لارتفاع المديونية حيث بلغت 22.6 مليار دولار سنة 1986، مما زاد من تفاقم شدة الفقر، وفي سنة 1987 تم إعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، وإنشاء التعاونيات الفلاحية لتشجيع القطاع الزراعي الذي كان مهمشا بالمقارنة مع القطاع الصناعي وتبسيط إجراءات التصدير إزالة عراقيل الاستيراد، وبداية التحرير التدريجي للأسعار والتفكير في إعطاء مكانة هامة للقطاع الخاص داخل الاقتصاد ونتيجة لما سبق بلغ معدل الفقر سنة 1988 إلى 8.1% (12)

أما في فترة التسعينيات فبدأت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية مثل برنامج التعديل الهيكلي واتفاقيات stand by 1 و stand by 2 إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة بل كان لهذه الإصلاحات الأثر السلبي في زيادة انتشار الفقر وتفاقمه حيث وصل إلى نسبة 22% سنة 1995 (13) (وأصبح 17 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر سنة 2002، وارتفع عدد البطالين إلى 2.8 مليون بطلال في نفس السنة، أما الأجور الحقيقية في القطاعين العام والخاص تدهور بنسبة 35% منذ التسعينيات، وقد صنفت الجزائر في المرتبة 106 حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 بعدما كانت في المرتبة 100 سنة 1999. (14)

ولقد أظهرت بيانات 2010-2011 أن المواطن الجزائري العادي أنفق في المتوسط نحو 262.86 دينار أو ما يعادل 8.14 دولار (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011) يوميا، وكان نحو 0.5 % فحسب من سكان الجزائر (أو نحو 170 ألف نسمة) يعيشون في فقر مدقع (على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم)، ولكن المثير للاهتمام أن كل البيانات أظهرت أن معدلات الفقر المدقع في المناطق الحضرية أعلى مما هي عليه في المناطق الريفية، وليس هذا هو واقع الحال في أغلب الأحيان، وباستخدام خط الفقر 3.10 دولار للفرد في اليوم (وفقا لتعادل القوة الشرائية لسنة 2011) يقدر أن معدل الفقر بلغ 3.3% (15) ومع انخفاض أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة ونظرا للسياسات التقشفية للحكومة فمعدلات الفقر في الجزائر مرشحة للارتفاع.

3-تطور معدل الفقر في الجزائر .

هناك عدة هيئات في الجزائر قامت بتعريف الفقر فقد عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا ". (16)

كما وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر (أكتوبر 2000)، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية. (17)

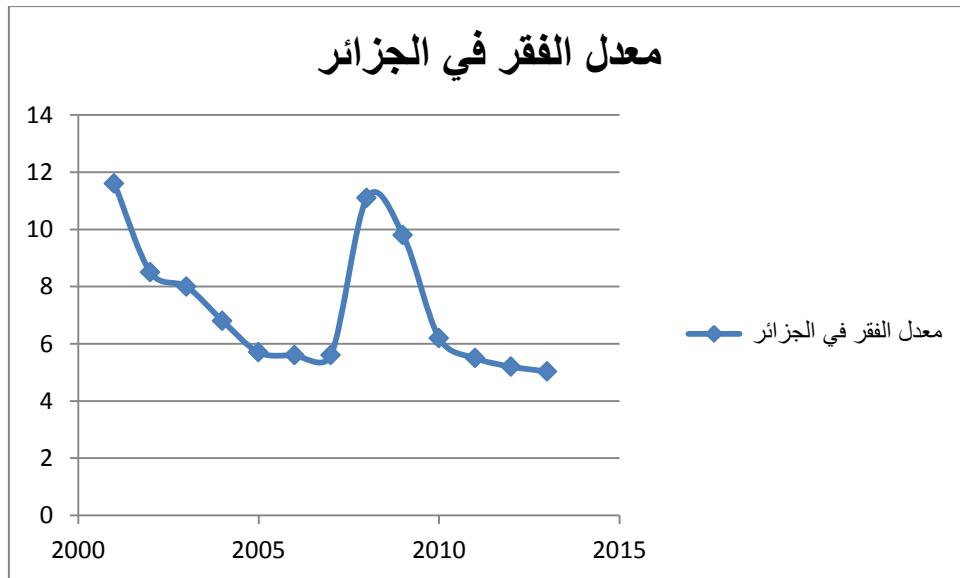
معدل الفقر في الجزائر عرف تطورا كبيرا عبر السنوات و الجدول التالي يبين ذلك خلال الفترة (2001-2013)

الجدول رقم (01) : تطور معدل الفقر في الجزائر للفترة (2001-2013)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013 ¹
معدل الفقر	11.6	8.5	8	6.8	5.7	5.6	5.6	11.1	9.8	6.2	5.5	5.2	5.03

المصدر: (18) قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة التنمية البشرية، المجلد 6، العدد 1، ص 136.

الشكل رقم (2) : تطور معدل الفقر في الجزائر للفترة (2001-2013)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01)

معدل الفقر لسنة 2013 مأخوذ من المرجع : (19) حاج قويدقورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المتتالية ، البطالة و التضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 12، جوان 2014، ص 19. ¹

يوضح الجدول رقم (01) والشكل رقم (02) تطور معدل الفقر الوطني في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، حيث نلاحظ الاستمرار في انخفاض معدل الفقر من 11.6% سنة 2001 وصولاً إلى 5.02% سنة 2013، بعدما كان 22% سنة 1995 ويعود هذا التراجع في معدلات الفقر إلى ارتفاع حجم إيرادات الجزائر من المحروقات بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي ومختلف البرامج التنموية بداية من سنة 2000، دون أن ننسى تحسن الأوضاع الأمنية والأوضاع المعيشية للسكان.

"لكن بالرغم من الانخفاض إلا أن الجزائر مازالت تعاني من ظاهرة الفقر حيث احتلت المرتبة 96 من بين 173 بلداً والمرتبة 11 عربياً في ظاهرة الفقر سنة 2012". (20)

ومن أهم مؤشرا الفقر ، نجد مؤشر الفقر البشري والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (2000-2012)

جدول رقم (02): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (2000-2012) .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	22.98	21.15	20.86	19.78	18.50	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69	12.76

المصدر: حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص 157 . (بتصرف)

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن مؤشر الفقر البشري قد استمر في الانخفاض بداية 2000 حيث بلغت نسبة الفقر البشري 22.98% إلى 15.41% سنة 2009 وصولاً إلى 12.76% سنة 2012 وهذا بسبب تحسن مكوناته.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

1- متغيرات الدراسة .

لدراسة أثر مؤشر ضبط الفساد على معدل الفقر في الجزائر ، نعتمد على الانحدار البسيط بمتغير مفسر واحد وهو مؤشر ضبط الفساد، و متغير تابع واحد هو معدل الفقر ، واختيارنا فترة الدراسة (1995-2016) راجع لما توفر من بيانات حول المتغيرين.

معدل الفقر: يمثل التغير التابع ونرمز له ب: pov، ويمثل هذا المتغير نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان في الجزائر الذين يقعون تحت خط الفقر .

مؤشر ضبط الفساد: و نرمز له ب CCI، يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، ومدى قدرة الحكومة على ضبط، و الحد من انتشار الفساد.

2- اختبار ديكي فولر المطور adf للسلاسل الزمنية محل الدراسة

سوف نقوم بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور باعتباره من أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، كأول خطوة قبل الدراسة الإحصائية، القياسية والاقتصادية، والجدول رقم () يوضح نتائج هذا الاختبار. الجدول رقم (03): نتائج اختبار ديكي فولر المطور adf للسلاسل محل الدراسة .

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الأول	
	قيمة ديكي فولر	النتيجة	قيمة ديكي فولر	النتيجة
معدل الفقر pov	-1.574682	غير مستقرة	-4.053267	مستقرة
مؤشر ضبط الفساد CCI	0.738475	غير مستقرة	-5.658109	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية 09 eviews

يتضح لنا من خلال الجدول (03) أن السلسلة الزمنية للمتغير : معدل الفقر و مؤشر ضبط الفساد فكان لها جذر وحدة (غير مستقرة)، لذا احتجنا القيام بدراسة الاستقرارية عند الفرق الأول، وبالفعل أصبحت مستقرة وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة بإجراء الفرق الأول. .

3- تقدير النموذج بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرين، سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير نموذج قياسي قمنا بتحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة كمايلي :

$$POV = F(CCI)$$

إذن نقوم بتقدير انحدار العلاقة كمايلي :

$$POV = a_0 + a_1 CCI$$

الجدول رقم (04) : نتائج تقدير نموذج الدراسة .

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares

Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCI	-0.294175	0.031110	-9.456106	0.0000
C	17.27233	0.950983	18.16261	0.0000
R-squared	0.817215	Mean dependent var	8.804091	
Adjusted R-squared	0.808075	S.D. dependent var	3.425924	
S.E. of regression	1.500870	Akaike info criterion	3.738475	
Sum squared resid	45.05224	Schwarz criterion	3.835661	
Log likelihood	-39.10123	Hannan-Quinn criter.	3.759841	
F-statistic	89.41794	Durbin-Watson stat	1.615365	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية 9.eviews.

من خلال الجدول (04) ، نجد أن نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي :

$$POV = -0.294175410269 * CCI + 17.272331242$$

4-الدراسة الإحصائية، القياسية والاقتصادية للنموذج .

4-1-الدراسة الإحصائية:

تهدف الدراسة الإحصائية إلى اختبار مدى معنوية معاملات النموذج المقدرة ، ويتعين من أجل ذلك القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية، والتي تتمثل في معامل التحديد R^2 ، اختبار ستودنت (T) واختبار فيشر (F)

✓ معامل التحديد R^2 :

انطلاقاً من نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (04)، فإن نموذج مفسر بنسبة 81.72 % بواسطة المتغير المفسر مؤشر ضبط الفساد CCI، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ 18.28% فترجع للخطأ العشوائي (لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج)، وتؤكد قيمة معامل التحديد على العلاقة القوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة .

✓ اختبار ستودنت t.student

وتتضح لنا نتائج اختبار ستودنت t.student في الجدول التالي :

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ستودنت t.student

المتغيرات المفسرة	المعاملات	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية t_{tab}	القيمة الاحتمالية
----------------------	-----------	--------------------	------------------------------	----------------------

Prop		t_{cal}		مؤشر ضبط الفساد CCI
0.0000	6.31	-9.456106	a_1	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية 9.eviews.

نلاحظ أن قيمة $|t_{cal}|$ ل a_1 أكبر من t_{tab} بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية ل a_1 قدرت ب 0.0000 وهي أقل من 5 % وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن a_1 معنوي، فنستنتج أن مؤشر ضبط الفساد له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

✓ اختبار المعنوية العامة لفisher t .

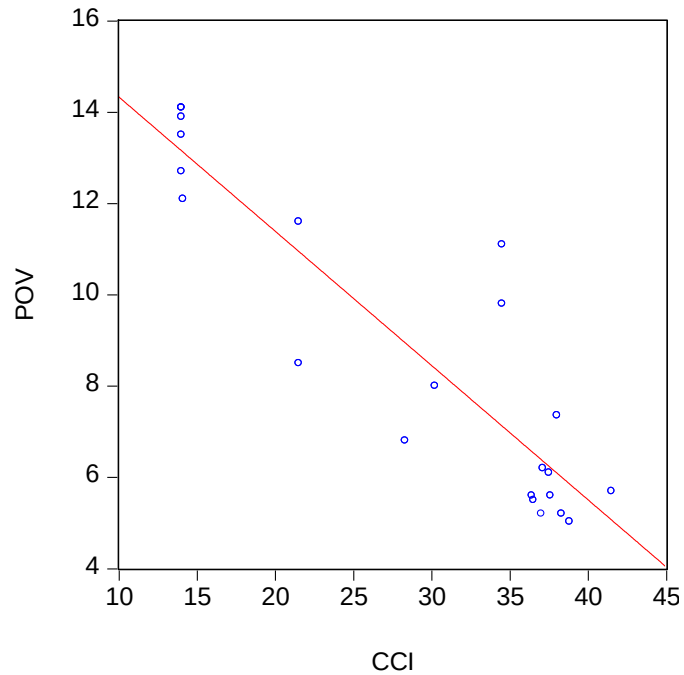
من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة F معنوية (أقل من القيمة الحرجة 5 %) ولذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد معلمة واحدة على الأقل لا تساوي الصفر ومقبولة إحصائياً، مما يعني أن نموذج الدراسة إجمالاً معنوي .

2-4- الدراسة القياسية :

تهدف الدراسة القياسية إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى المستعملة في تقدير معاملات نموذج الفقر في الجزائر، ومدى تطابقها مع الواقع ، هذا الأخير الذي يكسب معاملات النموذج صفات منها عدم التحيز والخطية.

و يمكن رسم السلسلتين من خلال توضيح العلاقة بينهما، و تتضح بأنها علاقة عكسية ، فمعدلات الفقر تتغير كلما تغير مؤشر ضبط الفساد .

الشكل رقم (03): شكل الانتشار.



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية 9.eviews.

✓ اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي :

نختار اختبار دارين واتسن DW للكشف عن الارتباط الذاتي ، فمن خلال الجدول رقم () نلاحظ ان قيمة $DW = 1.61$ ، و هو يقع ضمن منطقة القبول، بالتالي نقبل الفرض العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخط العشوائي) و نرفض الفرض البديل (وجود ارتباط ذاتي)

✓ اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين (ARCH) .

نعمد في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين على اختبار ARCH، حيث جاءت النتائج كمايلي :

الجدول رقم (06) : نتائج اختبار ARCH.

F-statistic	0.573505	Prob. F(1,19)	0.4582
Obs*R-squared	0.615302	Prob. Chi-Square(1)	0.4328

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.747617	0.944056	1.851179	0.0798
RESID^2(-1)	0.170874	0.225635	0.757301	0.4582
R-squared	0.029300	Mean dependent var	2.102718	
Adjusted R-squared	-0.021789	S.D. dependent var	3.714583	
S.E. of regression	3.754835	Akaike info criterion	5.574358	
Sum squared resid	267.8769	Schwarz criterion	5.673837	
Log likelihood	-56.53076	Hannan-Quinn criter.	5.595948	
F-statistic	0.573505	Durbin-Watson stat	1.953435	
Prob(F-statistic)	0.458159			

9 views المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برمجية

يقوم اختبار ARCH بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$\chi^2(k) \longrightarrow$$

$$LM = N \times R^2$$

من خلال الجدول رقم (4-7) لدينا :

$$N = 21: \text{عدد المشاهدات} .$$

$$R^2 = 0.029300: \text{معامل التحديد غير المعدل} .$$

$$K = 1: \text{درجة الحرية} .$$

$$LM = 21 \times 0.029300 = 0.61530 \text{ : ومنه يصبح لدينا}$$

وبمقارنة الإحصائية المحسوبة باختبار $LM = 0.61530$ أقل من الإحصائية الجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات

حرية $k = 1$ حيث تساوي قيمتها 3.84 أي :

$$LM = 0.61530 < \chi^2_{3.84} \text{ وذلك في حدود } 5\% , \text{ ولذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن هناك}$$

ثبات تبين لحد الخطأ العشوائي . (التباين الشرطي للأخطاء متجانس) ونرفض الفرض البديل .

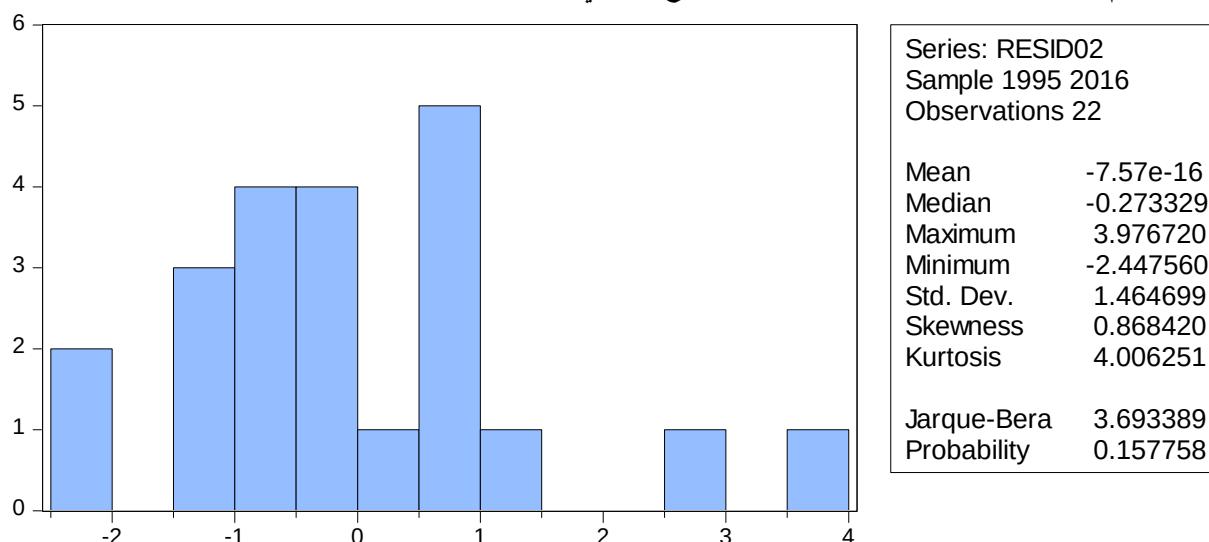
✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء JARQUE – BERA

يمكن اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء عن طريق الاستعانة باختبار Jarque – Bera والذي يعتمد على معاملي التناظر skewness والتفلطح kurtosis .

الفرضية الصفرية H_0 : الأخطاء موزعة توزيع طبيعي .

الفرضية البديلة H_1 : الأخطاء غير موزعة توزيع طبيعي .

الشكل رقم (04): اختبار $jarque - bera$ (التوزيع الطبيعي للأخطاء)



من خلال ما ورد في الشكل (5-4) نلاحظ أن إحصائية $jarque - bera$ ، قدرت ب 3.693389 وأن القيمة الاحتمالية لها بلغت 0.157758 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء موزعة توزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة .

3-4- الدراسة الاقتصادية:

فبالنسبة لمعامل a_1 ، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل الفقر) والمتغير المفسر مؤشر ضبط الفساد وتتفق هذه التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير مؤشر ضبط الفساد CCI ب 1% فإن معدل الفقر سيتغير ب 17.27 نقطة مئوية، إذن معامل مؤشر ضبط الفساد له معنوية اقتصادية .

من خلال ما تقدم من نتائج سابقا، من حيث أثر مؤشر ضبط الفساد على الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، يعتبر مقبولا من الناحية القياسية بالاعتماد على ما جاء من نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر الخاص بالفقر ، فدلّت نتائج التقدير أن إشارة المتغير مؤشر ضبط الفساد CCI أنها موافقة للنظرية الاقتصادية بمعنى كل زيادة في مؤشر ضبط الفساد تؤدي إلى انخفاض في معدل الفقر، ويمكن تفسير ذلك بأن أن كلما كانت الدولة تحرص على محاربة والسيطرة على الفساد، كلما تحسن الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على مختلف مجالات التنمية، وبذلك تكون معدلات الفقر أقل، وحسب النموذج يتضح أنه كلما ارتفع مؤشر ضبط الفساد ب 1% فإن معدل الفقر سينخفض ب 17.27%

خاتمة :

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الجزائر و بالرغم من كل الإجراءات و المجهودات لمحاربة الفساد إلا أنها مازالت تحتل مراتب متقدمة (مرتبة 111)، ضمن قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، و قد ساهم في ذلك تأزم الوضع السياسي و الأمني في فترة التسعينات، حيث كان مجال خصب لنمو الفساد، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم أسباب انتشار الفقر ، وكذلك ضعف المشاركة السياسية التي تعتبر من أهم أبعاد التنمية، فتعتبر مشاركة الفقراء كطرف مهم في وضع السياسات الخاصة بدعم النمو الاقتصادي وتقليص عدد الفقراء، و تعاني الجزائر بالإضافة إلى الفساد السياسي، من الفساد الاقتصادي، نظرا لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، جعل من الدولة أداة وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع وعليه تحدد دورها كمؤسسة لتوزيع المنافع على أفراد المجتمع، حيث أدت الصيغ الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في مختلف القطاعات لتحقيق التنمية ، لزيادة توسع دائرة الفقر في الجزائر، لسوء التسيير و الفساد .

النتائج :

هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر ضبط الفساد ومعدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) عند مستوى معنوية 5%؛

كلما حرصت الدولة على ضبط الفساد عند المسؤولين ، كلما ساهم ذلك في التخفيف من حدة ظاهرة الفقر .
إن ترتيب الجزائر بين الدول الأكثر فسادا يعكس وجود أوضاع سياسية، اقتصادية، اجتماعية واجتماعية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد، مما يعيق مشروع التنمية والإصلاح الاقتصادي.

قائمة المراجع :

- ابن منظور، لسان العرب،دار المعارف، القاهرة، مصر ،دون ذكر سنة النشر، ص-ص، 3445،3444
- 2- E philip davis,miguel sanchez –martinez , **a review of the economic theories of povrety** , national institute of economic and social research , n.435, 20 august 2014 p9.
- 3-Mirjam gehrke, interview,29.04.2013, <http://www.dw.com/en/media-center/live-tv/s-100825>, 23/11/2017.
- 4- عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص17.
- 5- نفس المرجع، ص 103-106.
- 6- وارث محمد، الفساد و أثره على الفقر : إشارة إلى حالة الجزائر، دفاثر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة ورقلة، جانفي 2013، ص 93-94 .
- 7- نفس المرجع ، ص 94-95.
- 8- بن عزوز محمد، الفساد الإداري و الاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته -حالة الجزائر -، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية ، العدد 07، 2016 ، ص 210-212.
- 9- نفس المرجع، ص 215.
- 10- John Rudy ,**modern algeria :the origins of development of a nation**,2nd edn. Bloomington and indianapolis, Indiana University Press, xxii , 7 maps,2005, published 1july 2007,p2

- 11-. Abdellatif Benachenhou , **la formation du sous-développement en Algérie** , Office des Publications Universitaires, Alger 1979,p1
- 12- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014 ، ص151-152.
- 13-Abdellatif Benachenhou ,ibid,p1.
- 14- أم الحسن جريب ،عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موقع للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999، ص19.
- 15- غابرييل لارا إبار ، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم :حالة الجزائر ، متوفر على الموقع worldbank.org2018،13:29/02/01 ،
- 16- conseil national économique et social ,**la maitrise de la globalisation :une nécessité pour les plus faibles** ,session plénière ,Algérie ,mai 2001,p107.
- 17- بركان يوسف،حاجي فطيمة ،دراسة قياسية وتحليلية لإشكالية الفقر في الجزائر للفترة 1990-2012، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09ديسمبر جامعة الجزائر 3 ، ص747،2014.
- 18-قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة التنمية البشرية، المجلد 6، العدد1، ص136.
- 19- حاج قويدقورين، ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المتتالية ، البطالة و التضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 12، جوان 2014، ص19.
- 20 - عماد بوقلاشي، الحاج العمري، نحو توظيف إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من ظاهرة الفقر بالجزائر، ملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، يومي 08-09ديسمبر 2014، ص526.